

الصين تتبع منهجا متعدد المسارات لتعزيز دورها في وضع جدول الأعمال الاقتصادي والسياسي العالمي إسوار براساد

الصين

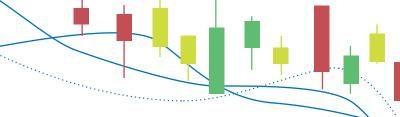
قوة اقتصادية عظمى. وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم بإجمالي ناتج محلي يبلغ ١١٥٥ تريليون

دولار سنويا. كما أن لديها ادخارا محليا يربو على ٥ تريليونات دولار بالإضافة إلى مخزون من احتياطيات النقد الأجنبي يبلغ نحو ٣ تريليونات دولار. والصين دائن صاف لسائر بلدان العالم في حدود ١٩٨٨ تريليونات دولار.

غير أنه على الرغم مما لديها من موارد مالية هائلة، تظل الصين بلدا لديه اقتصاد متوسط الدخل، إذ يبلغ نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى خُمس نصيب الفرد في الاقتصادات

الأغنى مثل الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، يبدأ نفوذ الصين الاقتصادي والجغرافي السياسي العالمي تدريجيا مواكبة حجمها الاقتصادي الهائل.

والحقيقة أن التاريخ حافل بأمثلة لبلدان كانت تؤدي دورا أكبر من وزنها أو أقل منه في التمويل والجغرافيا السياسية على الصعيد العالمي اعتمادا على مدى حسن توزيع تلك الموارد. وحتى وقت قريب، على سبيل المثال، كان يُنظر إلى بلدان أصغر حجما بكثير من الصين، مثل المملكة المتحدة وسويسرا، على أنها أكثر تأثيرا في التمويل والجغرافيا السياسية على الصعيد العالمي. غير أن ذلك الأمر يشهد تغيرا سريعا. فالصين تمثل دراسة حالة لكيفية التعلم بالممارسة واغتنام الفرص لاكتساب قوة تأثير أكبر.



وفى حقبة الألفينات، ومع تزايد نفوذ الصين المالى وزيادة حجم احتياطياتها من النقد الأجنبي، بدأت استخدام مواردها لزيادة مجالات تأثيرها الاقتصادي والسياسي — حيث عرضت الاستثمارات والمساعدات وأشكال مختلفة من الدعم المالى للاقتصادات الأخرى. وكان المستفيدون من هذا السخاء هم جيرانها في آسيا وأيضا بعض الاقتصادات

من مخزونات هائلة من الموارد الطبيعية التي تكون الصين في أمس الحاجة إليها من أجل آلتها الصناعية.

في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بما لديها

وعلى مدار العقد الماضى، بلغ حجم الاستثمارات التراكمية في الصين نحو ٢٩٠ مليار دولار في إفريقيا جنوب الصحراء، و١٦٠ مليار دولار في أمريكا الجنوبية. وقد منحت الصين أموالا لبلدان لم تكن قادرة على زيادة رؤوس الأموال في الأسواق المالية الدولية أو غير راغبة في اللجوء إلى المؤسسات والبلدان الغربية. وعندما زار رئيس الصين شي جين بينغ باكستان في عام ٢٠١٥، أعلن عن تقدیم بلاده دعما مالیا مقداره ٤٦ ملیار دولار لمشروعات الطاقة والبنية التحتية في باكستان. وتكللت زيارته لإفريقيا في ذاك العام بإقامة شراكة استراتيجية بين الصين وإفريقيا تجسد التعاون في مجالات مثل التصنيع والبنية التحتية والتنمية الخضراء والصحة العامة. كما قدمت الصين ٦٠ مليار دولار كدعم تمويلي في شكل منح وقروض وشطب ديون وصناديق تنمية.

وأعلنت الصين أنها تلتزم التزاما صارما بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالأمور السياسية، وأن المساعدات التي تقدمها والاستثمارات التى تنفذها لا ترتبط بأى شروط، مثل الاصلاحات الاقتصادية. وكما قال الرئيس شي في قمة جوهانسبرغ: "الصين تدعم تسوية القضايا الإفريقية بواسطة الأفارقة وبطريقة إفريقية".

وقد أثارت أنشطة الصين الاقتصادية في الخارج جدلا قويا حول ما إذا كانت أموالها تمثل فوائد صافية للبلدان المتلقية - سواء كانت الصين تستغل البلدان التي تقدم لها المساعدة أو تمنحها القروض، بل والأسوأ من ذلك ما إذا كانت تلك الأموال توجه لدعم أنظمة فاسدة، مما يؤدي إلى إثراء المسؤولين الذين يُشترون بالمال، وإيجاد عبء للدين سيلازم تلك البلدان.

وذكرت بعض الدراسات أن ارتفاع مستويات المساعدات الصينية قد أحدث أثرا ضارا على حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية في أنحاء إفريقيا. وأوضحت دراسات أخرى أن المساعدات التي تقدمها الصين توجه، في حقيقة الأمر، إلى البلدان الأكثر فقرا، وإن كانت غالبا غنية بالموارد. ويبدو أن المستثمرين الصينيين أكثر رغبة من البلدان الغربية في الاستثمار في بلدان غير مستقرة سياسيا. وبوجه عام، فإن التقييم الأكاديمي لهذه التوجهات مختلط - فالأموال الصينية تؤدى في بعض المجالات دورا ايجابيا في التنمية

الاقتصادية في إفريقيا، ولكن مع وجود مخاطر كبيرة وتكاليف باهظة على بعض القطاعات.

وقد عززت الاستثمارات الصينية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، والمساعدات التي تقدمها لهما علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع بلدان هاتين القارتين. وعلى الرغم من ذلك، لم ينظر المجتمع الدولي، بل وفي بعض الأحيان البلدان المستفيدة، لهذه المساعى التجارية والخيرية بارتياح. فقد حد استخدام العمالة والمواد الصينية في الكثير من هذه المشروعات من توظيف العمالة المحلية وفوائد التنمية الصناعية.

وأدرك قادة الصين أن إحداث تحول في طبيعة علاقات الصين الاقتصادية الدولية من شأنه أن يساعد على تعزيز طموحاتهم الاقتصادية والجغرافية السياسية على نحو أكثر فعالية. فالصينيون سريعو التعلم، ويطبقون منهجا عمليا، ويعدلون استراتيجيتهم حسبما تقتضى الظروف.

وتتبنى الصين حاليا منهجا متعدد المسارات في وضع جدول الأعمال العالمي. أولا، تزيد الصين تدريجيا تأثيرها

# الصينيون سريعو التعلم، ويطبقون منهجا عمليا، ويعدلون استراتيجيتهم حسبما تقتضى الظروف.

داخل المؤسسات الدولية، بل إنها توجد لنفسها موطئ قدم في المؤسسات التي ليس لها فيها مصلحة مباشرة أو عاجلة. ويتيح هذا النهج للصين تغيير قواعد اللعبة من الداخل. ثانيا، تنشئ الصين مؤسسات متعددة الأطراف حيث يمكنها توجيه دفة الأمور، مما يتيح لها التحكم في قواعد اللعبة، وأيضا يفيدها في أن تقوم بمهارة بتحفيز إحداث تغييرات داخل المؤسسات القائمة. ثالثا، تنضم الصين إلى بلدان أخرى لديها الفكر ذاته من أجل إقامة مؤسسات تهدف إلى بناء الثقة وتعزيز الروابط الاقتصادية مع بلدان ترى فيها شركاء وأيضا منافسين محتملين. رابعا، تستخدم الصين الأذرع الأخرى للدولة، بما في ذلك البنوك المملوكة للدولة، ووكالات التنمية بهدف زيادة تواجدها وقوتها المالية على المستوى العالمي.

#### تغيير المؤسسات القائمة

يتضمن العنصر الأول في استراتيجية الصين العالمية زيادة تأثيرها داخل المؤسسات القائمة المتعددة الأطراف. وكجزء من التغييرات التي تهدف إلى إبراز الوزن المتزايد لاقتصادات الأسواق الصاعدة في الاقتصاد العالمي، قامت الصين مؤخرا بزيادة سهمها المانح لحقوق التصويت في صندوق النقد الدولي من ٣,٨٪ إلى ٦٪، مقارنة بسهم

الولايات المتحدة البالغ ١٦,٥ \", واليابان ٦٪. وتبلغ أسهم الصين التي تمنحها حقوق التصويت في البنك الدولي ٥٪، وفي بنك التنمية الآسيوي ٦٪، على الترتيب، وهما من أكبر المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وقد ارتفعت هذه الأسهم عما كانت عليه في الماضي، غير أنها أقل من نصيب الصين من إجمالي الناتج المحلى العالمي الذي يبلغ ١٥٪.

كذلك بدأت الصين تسويق وجودها في المؤسسات المالية الدولية الإقليمية مثل بنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية الكاريبي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية. وتستحوذ الصين على الحصة الأكبر من التجارة في إفريقيا. وبالنسبة للكثير من بلدان أمريكا اللاتينية، أصبحت الصين أكبر سوق للتصدير. والحقيقة أن وجود الصين في هذه المؤسسات الإقليمية يتيح لها أن تؤدي دورا متواضعا، وإن كان يسهل زيادة حجمه، في الحوكمة الاقتصادية في تلك المناطق.

وتبدو الصين راغبة في الانخراط في المؤسسات القائمة وفقا لشروط تلك المؤسسات، بدلا من أن تسعى الإحداث تغييرات كثمن للإنضمام إليها. ففى عام ٢٠٠١،

وقد أدرك قادة الصين أن بلدهم يمكنه توجيه أمواله إلى استخدام جيد عن طريق تمويل مشروعات البنية التحتية في آسيا — وهي تمثل حاجة ماسة لدى بلدان المنطقة التي تفتقر إلى الأموال اللازمة لتنفيذ استثمارات ضخمة. وقد تمخضت هذه الحاجة عن إنشاء البنك الأسيوي للاستثمار في البنية التحتية بغرض تمويل مشروعات البنية التحتية مثل الطرق والسكك الحديدية والمطارات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ويضم البنك حاليا ٨٠ عضوا، ولديه قاعدة رأسمال تبلغ ١٠٠ مليار دولار. وقد ساهمت الصين فيه بمبلغ ٣٠ مليار دولار، وهو أكبر مبلغ حتى الآن بين الأعضاء جميعا، ولها سهم يمنحها حق التصويت يبلغ ٢٨٪. ويقع مقر البنك في العاصمة الصينية بكين.

وأكدت الصين أن البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية سيتسم بالمرونة في الإجراءات وسرعة في اتخاذ القرارات، وأنه سيحسن مستوى حوكمة المؤسسات المالية الدولية القائمة. ولهيكل الحوكمة العديد من العناصر

## تعمل الصين حاليا بنشاط من أجل تأكيد وجودها في مجال التمويل العالمي عن طريق تمويل مؤسسات جديدة.

انضمت الصين لمنظمة التجارة العالمية مما أكسبها قدرة أكبر بكثير على الدخول إلى أسواق التصدير الأجنبية مقابل تعهدها بفتح أسواقها أمام الشركات والمستثمرين الأجانب. ونظرا إلى أن الصين اليوم عضو كبير وله نفوذه في منظمة التجارة العالمية، فإنه يمكنها أن تؤدي دورا أكبر في التأثير على كيفية تحديد هذه المنظمة قواعد التجارة الدولية وتطبيقها.

وفي يناير ٢٠١٦، انضمت الصين إلى البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. ويشترط تكليف البنك ألا يقدم المساعدة للإنشاء والتعمير. ويشترم بمبادئ الديمقراطية متعددة الأحزاب والتعددية الحزبية وتطبقها". ومما يثير الدهشة أن الصين أبدت رغبتها في الانضمام لعضوية البنك على الرغم من أن التكليف يبدو غير متسق مع المبادئ الأساسية للحزب الشيوعي الصيني. ويتمثل أحد تفسيرات هذه الرغبة في أن نموذج الديمقراطية الذي تتبناه الصين يختلف عما يراه الغرب بوصفه الديمقراطية التي تتسم بالحرية والانفتاح. وثمة تفسير آخر معقول وهو أن الصين منفتحة على التوصل لحل وسط في سعيها للانضمام لعضوية المؤسسات القائمة. وبمرور الوقت، تمارس التأثير ببراعة من الداخل بدلا من استخدام القوة الاقتصادية أو السياسية الغاشمة من الخارج.

وتعمل الصين حاليا بنشاط من أجل تأكيد وجودها في مجال التمويل العالمي عن طريق تمويل مؤسسات جديدة.

الايجابية، بما في ذلك وجود صيغة تتسم بالبساطة والشفافية لتحديد الأسهم التي تمنح البلدان حق التصويت، وعدم وجود حق النقض لأي دولة واحدة على القرارات الكبرى (وذلك على خلاف صندوق النقد الدولي حيث لدى الولايات المتحدة حصة تصويتية كبيرة بما يكفي لمنحها حق النقض). بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن يكون لاقتصادات الأسواق النامية والصاعدة، التي تهيمن على البنك الآسيوي، صوتا أكبر مما هو لها داخل المؤسسات المالية الاولية الأخرى.

ويبرز البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية نفاذ صبر الصين إزاء التغييرات الهامشية في قواعد الحوكمة العالمية. وهي الآن تأخذ زمام الأمور وتسعى، ولكن بطريقة تحسن ظاهريا النظام القائم، لإعادة كتابة القواعد التي ترى الصين والأسواق الصاعدة الأخرى أن الاقتصادات الكبرى المتقدمة هي التي وضعتها وأنها تخدم مصالحها بصفة أساسية.

#### شركاء متشابهو التفكير

تولت الصين أيضاً دور القيادة في مجموعة تضم اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى المعروفة باسم بريكس (وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا). وتمثل اقتصادات بلدان البريكس نحو ربع إجمالي الناتج المحلي العالمي وتضم خمسي سكان العالم تقريبا. وتطالب هذه

الدول بأن يكون لها رأي أكبر في إدارة المؤسسات الكبرى وفى المساعدة على وضع التغييرات التى سيتم إدخالها على القواعد والاجراءات التي تنظم التمويل الدولي.

وقد كان هناك شك فيما إذا كان لدى بلدان مجموعة البريكس مصالح مشتركة تكفى لأن تصبح أكثر من مجرد منتدى للحوار. ورأت الصين في هذه المجموعة فرصتها لتولى القيادة، وقد اغتنمتها.

وفي يوليو ٢٠١٥، أنشأت مجموعة البريكس مؤسسة بلغ رأسمالها ٥٠ مليار دولار، وهي بنك التنمية الجديد، ويقع مقره الرئيسي في شنغاهاي، بغية تعزيز التنمية المستدامة في البلدان الخمسة. ولكل عضو أسهم متساوية للتصويت ولا يوجد حق النقض للقرارات التي تتخذ بالأغلبية. وفي الوقت نفسه، أنشأت مجموعة البريكس ترتيبا لتجميع احتياطيات النقد الأجنبي بينها - ترتيب احتياطي طوارئ. ويبلغ الحجم الإجمالي لهذا التجميع ١٠٠ مليار دولار، تساهم الصين بمبلغ ٤١ مليار دولار منها.

ويبدو أن مجموعة البريكس قد أحرزت نجاحا على الرغم من التشكك بشأن قدرة تلك البلدان على التعاون في القضايا الاقتصادية العالمية لأنها تفتقر إلى وجود مصالح اقتصادية وجغرافية سياسية متطابقة تماما، بل وربما يكون لها مصالح متعارضة. ومن شأن تعزيز روابط مالية أكثر قوة بين اقتصادات الأسواق الصاعدة الرئيسية، وإيجاد بدائل للبنيان المالى العالمي الحالي مساعدة الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على الحد من هيمنة الاقتصادات الغربية المتقدمة. وبفضل مواردها المالية الهائلة، تأتى الصين في مقدمة أقرانها في هذه المجموعة.

### هدية أم شرك حريري؟

في عام ٢٠١٣، طرح الرئيس شي مبادرتين اقتصاديتين كبرتين – هما الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين. وأصبح يشار إلى المبادرتين معا باسم مبادرة الحزام والطريق.

وتشمل المبادرة، على سبيل الذكر لا الحصر، المنطقة بطول طريق الحرير القديم، الذي كان في حقيقة الأمر عبارة عن مجموعة مختلطة من الطرق والسكك الحديدية والممرات التي سهلت التبادل الاقتصادي والثقافي في أنحاء أوراسيا. ومن المخطط أن تشمل مبادرة الحزام والطريق قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، وأن تربط مجموعة كبيرة ومتباينة من الاقتصادات، من الاقتصادات الغنية النشطة اقتصاديا، إلى تلك الفقيرة التى لديها امكانات هائلة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي ديسمبر ٢٠١٤، بدأ صندوق طريق الحرير العمل بالتزام مبدئى بقيمة ٤٠ مليار دولار، وبأهداف تتمثل في اتباع مبادئ السوق والالتزام بأفضل المعايير الدولية للحوكمة أو التفوق عليها. ومن الجلي أن الصين تريد أن توضح أن مشروعات الحزام والطريق لن تتبنى معايير متدنية فنية أو بيئيه أو متصلة بالحوكمة أو تقبلها.

وترتبط المبادرة، التي تستهدف تمويلا يبلغ تريليون دولار، ارتباطا وثيقا باتساع نطاق تأثير الصين على المستوى الدولي مع تنمية المقاطعات الغربية والجنوبية من البلاد، والكثير منها مناطق غير ساحلية.

وتؤدى بعض المؤسسات المالية الصينيه أيضا دورا في توسيع نطاق دور البلاد في التمويل الدولي. على سبيل المثال، يمنح بنك التنمية الصينى قروضا خارجية للشركات الصينية التي تعمل خارج البلاد، فضلا على الشركات الأجنبية. وفي أواخر عام ٢٠١٥، بلغ إجمالي القروض الخارجية ٣٢٨ مليار دولار، أي نحو خمس حافظة القروض الإجمالية لدى البنك. ويتيح بنك التصدير والاستيراد الصينى للبلاد توسيع نطاق تأثيرها في الخارج عن طريق توفير التمويل للصفقات التجارية.

#### الاستراتيجية ترسخ قدميها

من الواضح أن الصين عاقدة العزم على ممارسة دورها كقوة اقتصادية عالمية كبرى عن طريق وسائل مباشرة وغير مباشرة - بالتأثير على النظام العالمي القائم، وأيضا محاولة إعادة تشكيل النظام المالي العالمي وفق رغبتها. فعلى سبيل المثال، يساعد البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتيه بكين على إضفاء طابع الشرعية على عمليات الصين التي تهدف إلى مد مجالات تأثيرها الاقتصادي والسياسي، حتى أثناء ممارسة تأثيرها ببراعة على قواعد اللعبة.

ويُعد البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية مثالا لدليل نهج الصين الذي يتسم بالذكاء والانضباط للانخراط في المجال الاقتصادي على المستوى الدولي، وهو نهج يؤكد على المشاركة البناءة بدلا من اللجوء للقوة المالية الغاشمة. وتستخدم بكين مثل هذه المؤسسات كوسيلة للدبلوماسية الاقتصادية الدولية التى تحل محل النهج الثنائي الذي كانت الصين تتبناه في السابق، والذي أثار الاستياء حتى بين بعض البلدان التي كانت تتلقى تمويلا من الصين.

واليوم، تصبح الصين عضوا رائدا في المجتمع الدولي -ليس، كما يشير الغرب، بأن يتم اختيارها للانضمام إلى المؤسسات القائمة وأن تخضع لقواعد اللعبة الحالية، بل بشروطها هي وبإغراء البلدان الأخرى بالانضمام إلى نظام القواعد التي تود إملاءها. 🔟

إسوار براساد أستاذ أول كرسى تولاني للسياسة التجارية في كلية إس. سي. جونسون للأعمال بجامعة كورنيل، وزميل أول في معهد بروكينغز.

هذا المقال مقتبس من كتاب ألفه الكاتب في عام ٢٠١٦ بعنوان: الحصول على العملة: صعود الرينمينبي ."Gaining Currency: The Rise of the Renminbi"